

قانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛ وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ؛ وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛ وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تضاف الى المادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فقرة ثالثة نصها :

”ويستثنى من حكم هذه المادة العمال الذين يكفون بمقتضى قوانين خاد القيام بأعمال للصحة العامة. فهؤلاء تحدد أجورهم السلطات المختصة بهذه القوانين“.

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر طابدين فى أول رمضان سنة ١٣٧٢ (١٤ مايو سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

وزير الحربية والبحرية	محمد نجيب كواء (أ.ح)
رئيس مجلس الوزراء	محمد نجيب كواء (أ.ح)
وزير المالية والاقتصاد	عبد الجليل إبراهيم العمري
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية	سليمان حافظ
وزير العدل	وزير الصحة العمومية
أحمد حسنى	نور الدين طراف
وزير المواصلات	وزير المعارف العمومية
حسين أبو زيد	إسماعيل محمود القباني
وزير التمرين	وزير الإرشاد القومى
محمد صبرى منصور	محمد نؤاد جلال
وزير التجارة والصناعة	وزير الخارجية
حلمى بهجت بدوى	محمود فوزى
وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية
عبد الرزاق صدقى	عباس مصطفى صمار
	وليم سليم حنا

قانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٣

بتعديل القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة واشغالها

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛ وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة واشغالها وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛ وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تضاف مادة جديدة الى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ المشار اليه برقم ١٣ مكررا نصها :

”مادة ١٣ مكررا - يسرى هذا القانون على مدينتى القاهرة والاسكندرية ويجوز سريانه مستقبلا على المدن أو البلاد الأخرى بقرار من الوزير المختص بموافقة الهيئة القائمة على أعمال التنظيم فى تلك المدن أو البلاد“.

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ١٤ من القانون المشار اليه النص الآتى :

”تسرى لأئحة استعمال الأفراد للطرق العامة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ والأئحة الصادرة فى ٧ يوليه سنة ١٩٢٣ فى شأن استعمال الأفراد للطرق العامة على المدن والبلاد التى لا يسرى عليها هذا القانون“.

مادة ٣ - على وزيرى الشؤون البلدية والقروية والعدل كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر طابدين فى أول رمضان سنة ١٣٧٢ (١٤ مايو سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العدل
وليم سليم حنا	أحمد حسنى
	محمد نجيب كواء (أ.ح)